طارق قندوز
ماجستير علوم تجارية تخصص تسويق
جامعة الجزائر

رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق (معدل التضخم، سعر الصرف، الفساد الإداري)

الحلقة (١)

مقدمة

الميزان التجاري BALANCE COMMERCIALE عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات Exports، وإجمالي الواردات Imports، فهو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حسّاس فيما يخص النمو الاقتصادي. ويلعب الميزان التجاري دوراً مهماً للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الاقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس فوائض الإنتاج السلعي والخدماتي. وترتبط التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري بالسوق العالمية سواء فيما يتعلق بالواردات لاسيما من المواد المصنعة عالية التقانة High-technology exports ونصف المصنعة والمواد الغذائية، أو بالصادرات لاسيما من المحروقات. إذ تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي وارتبط تغير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات عائدات المحروقات (البترول والغاز الطبيعي)، بالإضافة إلى انعكاسات تذبذب الواردات على وضعية هذا الميزان، فالميزان التجاري مركز تراكم العملة الصعبة في الجزائر وتدهوره يعتبر سبب الأزمات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر؛ وبالتالي رفع رصيده SOLDE كان أهم أهداف الإصلاحات التي ارتبطت بها لأن رصيده يمثل أساس رصيد ميزان المدفوعات.

وفي هذا الإطار، تشكل عملية استهداف التضخم والسيطرة عليه تحدياً صعباً ومحكاً كبيراً للسياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) والاجتماعية في البلاد، إذ يعد أهم المشكلات التي تنال قسطا كبير من الاهتمام من طرف الخبراء والحكومات والمنظمات الدولية لما له من آثار بالغة الحساسية ومتعدية على باقي متغيرات الاقتصاد الكلي. ويرى المحللون والخبراء الجزائريون أن الأسباب والمصادر الأساسية التي تسهم في صناعة بؤر الضغوط التضخمية متوفرة ومتعددة، ومن أبرز خصائص التضخم بالجزائر الفجوة بين عدم مرونة جهاز العرض الإنتاجي مقارنة مع ارتفاع وتيرة نمو الطلب الاستهلاكي، وهو ما يدفع نحو ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك بأخذه منحى تصاعدياً:

×/ عدم مرونة جهاز العرض الإنتاجي: أي عجز وجمود الجهاز الإنتاجي المحلي المهترئ والمهلهل أصلاً عن الاستجابة للاحتياجات الداخلية المتزايدة، رغم ملايير الدولارات التي ضختها الدولة لترقية وتحسين النجاعة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية كمحرك للإقلاع، وتشجيع القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار الأجنبي وعقود الشراكة المبرمة، فالمجاميع الصناعية والزراعية الوطنية تعاني من ركود مزمن فيما يتعلق بجوانب الإنتاجية والمردودية، فمثلا وجهت الحكومة خلال العشرية الفارطة أزيد من ١٨٠ مليار دولار أمريكي إلى قطاع البنية التحتية دون تحسين القدرات الإنتاجية للشركات التي استفادت من عمليات إعادة هيكلة وتطهير مالي بقيمة ٣٥ مليار دولار. لذلك فالتبعية الغذائية هي ميزة الاقتصاد الجزائري أدت إلى التضخم المستورد وتضاعف تكلفة فاتورة المشتريات الخارجية التي بلغت حدود ٥٠ مليار دولار، نتيجة جنوح الأسعار إلى الارتفاع في السوق العالمية بسبب مشاكل الجفاف والفيضانات التي ضربت الكثير من مواطن الإنتاج.

×/ إرتفاع وتيرة نمو الطلب الاستهلاكي: ومن جهة أخرى، ارتفاع ضغط الطلب الداخلي نتيجة دفع الأجور للموظفين في إطار الأنظمة التعويضية كمؤخرات، والمطالبة المتواصلة برفعها والتهديد بالتصعيد والدخول في موجة الإضرابات العمالية وشل حركة الإقتصاد، كما أنّ الحكومة ساهمت في تغذية الارتفاع غير العقلاني لأسعار المواد الأساسية بلجوئها إلى رفع الأجر الوطني الأدنى بقيمة ٢٠٠٠ دينار مرة واحدة، على غرار الإنفاق العمومي الضخم الذي لم يقابله ارتفاع مادي في مستوى الإنتاج الوطني، كما أن تمويل عجز الموازنة يتم من خلال الإفراط في الإصدار النقدي، ولا نغفل عن توسع البنوك في منح القروض الاستهلاكية. يضاف إلى ما سبق عدم تحكم الحكومة في القطاعات الأساسية خاصة المواد الغذائية والمنتجات الفلاحية وأسعار الأدوية والخدمات الصحية الملحقة، بالموازاة مع محدودية أدوات مراقبة تدفق السيولة النقدية المتداولة في السوق، وأخيراً ضعف الأجهزة الرقابية للدولة على التحكم في حلقات المضاربة وضبط الممارسات الاحتكارية في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الصدد، فإن تدهور قيمة الدولار مقابل الأورو، وطالما أن تسعير صادرات الجزائر تتم بالدولار ومعظم وارداتها بالأورو وحسب تقرير صادر عن الأمم المتحدة فإنّه مع تزايد عمق الأزمة يتمخض عن ذلك تذبذب أسعار صرف العملات وانخفاض قيمة الدولار أمام الأورو بالنظر للمديونية والعجز في ميزان المعاملات الجارية ، وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فإنّ الأثر السلبي سيبرز في انخفاض احتياطي الصرفRéserve de Change الموظف كفوائض مالية في سندات الخزانة الأمريكية لسببين هما معدل الفائدة الضعيف الذي لا يتجاوز ٢٪ ، وتراجع قيمة الدولار .

وفي سياق آخر، إنّ استشراء آلة الفساد الإداري وتكاتفها مع شبكات الإجرام المالي المعتبرة بات من البديهيات، فسوسة الرشوة، وعفن الاختلاس، وغسيل وتبييض الأموال (خروج العملة الصعبة)، ...إلخ الذي بلغ مستويات فاحشة، وانعدام الرقابة المالية وعدم ترشيد متابعة ما تم إنجازه في المشاريع لا يزال عائقا كبيرا أمام التنمية، وكلها معاول هدم تؤدي إلى تبديد وتبذير وسوء استعمال الموارد العمومية، وتقويض جهود الإصلاحات وتعريتها من فعّاليتها وتفرغها من محتواها الجوهري، وكنتيجة لغياب وازع منظومة الأخلاق الجماعية، فقد غرق المجتمع في مستنقع الفساد (سلطة، أحزاب، مجتمع مدني)، وهذا بالموازاة مع نقص فعّالية دور البرلمان في المحاسبة والمساءلة، وانعدام تشكيل لجان لتقصي الحقائق إذ عرفت الجزائر خلال الآونة الأخيرة سلسلة من فضائح ثقافة التلاعب بالمال العام، كما أثبتت ذلك قضيّتا شركة سوناطراك، وميناء الجزائر العاصمة، ناهيك عن انتشار ثقافة الكذب الأقرع على الشعب مع اقتراب الاستحقاقات الانتخابية، وقد أدت هذه الوضعية إلى بيئة تنافسية غير صحية بين المتعاملين شكلت مقبرة للإبداع، كما أسفرت عن طرد الكفاءات الوطنية النزيهة وهروب الكوادر المخلصة (رأس المال الفكري، مجتمع المعرفة) فهاجرت الأدمغة العبقرية الغيورة على مستقبل البلاد، لأن المناخ متعفن تنبعث منه الروائح الكريهة التي لا تطاق على غرار الظلم، الانتهازية، المحسوبية، البيروقراطية، النفوذ والجاه، والتماطل والتقاعس وطول الانتظار للحصول على منصب عمل، أثرت سلبا على مردودية الاقتصاد الوطني، ومن الأمثلة الحية لإنتشار ثقافة الفساد الإداري الذي تطور ليصبح منظومة لإدارة الفساد تسجيل فضائح من العيار الثقيل مسّت القطاعات الاستراتيجية:

- في قطاع النقل والمواصلات نجد ميناء الجزائر وميترو الجزائر التهم المليارات دون أن يرى النور إلاّ بحر عام ٢٠١٢ ؛
- في قطاع المحروقات، شركة سوناطراك العمود الفقري للاقتصاد الوطني تم اكتشاف ١٦٠٠ صفقة أبرمت بالتراضي وأهدرت فيها آلاف المليارات.
- في قطاع الأشغال العمومية، شهد اختلاسات بالمليارات لتشمل مشروع الطريق السريع (شرق/غرب) أضخم مشروع.
- في القطاع المصرفي والبنكي، فضيحة القرن إفلاس بنك الخليفة عام ٢٠٠٣ وما نجم عنه من تبديد لمئات الملايين من الدولارات، أسالت الكثير من الحبر وأماطت اللثام عن كثير من الأسرار، حيث عرفت إدانة مسؤولين كبار بينهم محافظ البنك المركزي السابق ووزير الصناعة السابق، بالإضافة إلى قضية البنك الخارجي الصناعي التي كبدت البنك الخارجي الجزائري فرع وهران خسائر مالية فادحة قدرت بـ ٢١٩ مليون دولار.

المحور الأول: إحصائيات حول صادرات وواردات الاقتصاد الجزائري

الجدول أسفله يبرز رصيد التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري ٢٠٠٢-٢٠١١ (مليار دولار)

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
الصادرات الإجمالية	١٨,٧١٤	٢٤,٤٦٨	٣٢,١٤٤	٤٦,٠٠١	٥٤,٦١٣
الواردات الإجمالية	١٢,٠٠٩	١٣,٥٣٤	١٨,٢٩٣	٢٠,٣٥٧	٢١,٤٥٦
رصيد الميزان التجاري	٦,٨١٦	١١,٠٧٨	١٣,٨٥٤	٢٥,٦٤٤	٣٣,١٥٧
معدل التغطية (٪)	١٥٧	١٨٢	١٧٦	٢٢٦	٢٥٥
السنة	**٢٠٠٧**	**٢٠٠٨**	**٢٠٠٩**	**٢٠١٠**	**٢٠١١**
الصادرات الإجمالية	٥٩,٥١٨	٧٩,٢٨٩	٤٥,١٩٤	٥٧,٠٥٣	٧٣,٤
الواردات الإجمالية	٢٧,٤٣٩	٣٩,٤٧٩	٣٩,١٠٣	٤٠,٤٧٣	٤٦,٥
رصيد الميزان التجاري	٣٢,٠٧٩	٣٩,٨١٩	٥,٩٠٠	١٦,٥٨٠	٢٦,٩
معدل التغطية (٪)	٢١٧	٢٠١	١١٥	١٤١	١٥٨

المصدر: معطيات الجمارك الجزائرية مستخرجة من تقرير المركز الوطني للإعلام والإحصاء والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

والجدول أسفله يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ (مليار دولار)

السنوات	الصادرات الإجمالية		الصادرات غير النفطية		الصادرات النفطية	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
٢٠٠٠	١٠٠	٢٢,٠٣١	٢,٨٠	٠,٦١٢	٩٧,٢٠	٢١,٤١٩
٢٠٠١	١٠٠	١٩,١٣٢	٣,٤٠	٠,٦٨٤	٩٦,٦٠	١٨,٤٨٤
٢٠٠٢	١٠٠	١٩,٥٥٤	٣,٨٠	٠,٧٣٤	٩٦,٢٠	١٨,٨٢٠
٢٠٠٣	١٠٠	٢٤,٤٦٤	٢,٨٠	٠,٦٦٤	٩٧,٢٠	٢٣,٨٠٠
٢٠٠٤	١٠٠	٣١,٧٧٥	٢,٥٠	٠,٧٨٨	٩٧,٥٠	٣٠,٩٨٠
٢٠٠٥	١٠٠	٤٦,٠٠١	٢,٢٠	١,٠١٢	٩٧,٨٠	٤٤,٩٨٩
٢٠٠٦	١٠٠	٥٤,٦١٣	٢,٢٠	١,١٨٠	٩٧,٨٠	٥٣,٤٣٣
٢٠٠٧	١٠٠	٥٩,٥١٨	٢,٢٠	١,٣١٢	٩٧,٨٠	٥٨,٢٠٦
٢٠٠٨	١٠٠	٨١,٢٣٨	٢,٥٠	١,٩٤٠	٩٧,٥٠	٧٩,٢٩٨
٢٠٠٩	١٠٠	٤٥,١٩٤	٢,٤٠	١,٠٧	٩٧,٦٠	٤٤,١٢٤
٢٠١٠	١٠٠	٥٧,٠٥٣	٢,٧٠	١,٥٢٦	٩٧,٣٠	٥٥,٥٢٧

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

والجدول أسفله يوضح الميزان التجاري الخدماتي للجزائر للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩ (مليون دولار)

السنة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الصادرات الخدمية	٢,٤٦	٢,٥١	٢,٧٨	٣,٤٢	٢,٧٩
الواردات الخدمية	٤,٥٠	٤,٤٩	٦,٣٣	١٠,٤٧	١١,٢٠
رصيد الميزان الخدمي	- ٢,٠٤	- ١,٩٨	- ٣,٥٥	- ٧,٠٥	- ٨,٤١

المصدر: صندوق النقد العربي

نلاحظ من خلال الجداول أعلاه، واعتمادا على البيانات والنشرات التي تقدمها الهيئات الوصية عن القطاع يمكن إبداء الملاحظات والتحليلات وزوايا النظر التالية، حسب حصيلة رسمية للديوان الوطني للإحصاء، إضافة إلى التقرير السنوي لبيانات المركز الجزائري للإعلام والإحصاء التابع لمديرية الجمارك كشف أرقاما تفصيلية حول واقع التصدير والاستيراد في الجزائر، حيث تمكنت الجزائر من تحقيق فائض في الحساب الجاري Current Account Balance ، وقد بقي مستوى فائض الميزان الجاري الخارجي سنة ٢٠١١ إيجابيا مسجلاً ٢٦,٩ مليار دولار بمعدل تغطية الصادرات بالواردات ١٥٨٪ مقابل فائض بـ ٥,٩ مليار دولار فقط سنة ٢٠٠٩، رغم أنها شهدت تراجعا في نسبة فائض الحساب الجاري من الـ Pib حيث انتقل من ٢٢,٨٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٤,٢٪ عام ٢٠٠٩ ثم ١٠,٥٪ عام ٢٠١٠، وبالنسبة لمعدل التغطية فقد ظل يتزايد وهو أكبر من ١٠٠٪ وبلغ أعلاه سنة ٢٠٠٦ حيث تجاوز ٢٦٤٪ لأنّ معدل تغير عوائد الصادرات تجاوز ١٨٪ عكس معدل تغير الواردات الذي لم يتجاوز ٦٪.

وحسب الخبراء والمحللين وتواطؤ معظم التقارير الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية يبقى الفائض التجاري واقعاً، لكنه وضع مؤقت رهين السوق الدولية، وتوازنه مضلل وهش ويعاني اختلالات بنيوية لا يجب أن تبني عليه السياسة الاقتصادية للجزائر بالدرجة الأولى، وهو الأمر الذي يجب التفكير في كيفية معالجته من أجل الوصول إلى نوع من التوازن المستديم في الاقتصاد، فهذا الفائض مثلا نتيجة للتهاوي والهبوط الشديد في عائدات صادرات النفط بلغ ٥,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩ بمعدل تغطية ١١٥٪، مقابل فائض قياسي بلغ ٣٩,٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إذ أدّى تراجع معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول المتقدمة وولوجها في حالة الركود بفعل تداعيات الأزمة إلى تراجع أسعار المحروقات إلى مستويات سفلى حيث وصل سعر البرميل بداية عام ٢٠٠٨ إلى سقف ١٥٠ دولار ثم انهار إلى حدود ٣٥ دولار نهاية نفس السنة، وهذا ما يؤكد الحقائق التي مفادها أن اقتصاديات البلدان النامية سريعة التأثر بالتقلبات التي تحدث لأسعار المواد الأولية المصدرة. ومن إحصائيات الوصاية يمكن القول بأنه تم تحقيق رصيد موجب مستمر بشكل متزايد في الميزان التجاري في كل مستويات الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٩)، ما عدا سنة ١٩٩٤ التي تأزمت فيها حالة الاقتصاد الوطني، لكنه يبقى مشوبا بمخاطر العجز بفعل تداعيات الصدمة الخارجية للأزمات المالية، وارتبط تطوره بإرتفاع حجم Q وأسعار P المحروقات وبضبط الواردات حيث نسجل محاولات تقليص أو تجميد مستوى الواردات السلعية في بعض السنوات خلال فترة تنفيذ البرامج المدعومة، وهو ما يفسّر سياسة الحذر والخوف من السقوط المفاجئ لأسعار النفط .

وتوجد نقطة في منتهى الأهمية لابد من إثارتها في هذا الصدد، وهي أن الميزان التجاري الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية فادحة وذلك عند النظر إليه بعمق ومن زوايا متعددة خارج المحروقات، فهو هش لا يتحمل الصدمات الخارجية، ومحاصر بين مطرقة تقلبات أسعار صرف العملات (الدولار والأورو) وسندان تذبذبات أسعار المحروقات (البترول والغاز الطبيعي) في البورصات والأسواق المالية العالمية، وهي متغيرات معقدة تتحدد خارج النظام لا يمكن التحكم في مساراتها والسيطرة على إفرازاتها، حيث تتأثر التجارة الخارجية الإجمالية وتتآكل عائدات الريع البترولي بشكل مباشر بتراجع قيمة الدولار أمام الأورو، حيث أن ٢/٣ من الواردات الجزائرية متأتية من الدول الأوروبية ومنه يتم إبرام الصفقات بالأورو، في حين أن الصادرات الجزائرية التي يغذيها قطاع المحروقات بـ ٩٧٪ تبرم بالدولار، فالوتيرة المتسارعة لتزايد فاتورة الواردات (بالكمية والقيمة)، إضافة إلى تدهور قيمة الدولار مقابل الأورو ستؤدي حتما إلى استنزاف احتياطي الصرف من العملات الأجنبية الذي يعتبر كصمام أمان للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى عوامل داخلية تعتبر كعراقيل ومعوقات تحول دون تحقيق معنى أن المؤسسة الاقتصادية هي مكان لتوليد الثروة والقيمة المضافة والابتكار. الأمر الذي تمخض عنه عدم قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية الطلب الاستهلاكي، وتكريس ظواهر التبعية الغذائية (الاستيراد). لذلك فالفائض المسجل في رصيده لا يعزى إلى نجاعة الأداء الاقتصادي (الصناعي، الزراعي، الخدمي) والقرينة في ذلك مقارنة صادرات المواد الأولية Primary Exports ٩٧,٣٪ مع الصادرات المصنعة Manufactured Exports ٢,٧٠٪ عام ٢٠١٠ وهي ظاهرة ضاربة بأطنابها لعقود من الزمن، وبما أن هيكل الصادرات تغلب عليه مادة أولية نجد أن الصادرات خارج المحروقات لا تساهم في تغطية الواردات إلاّ بنسبة ضئيلة.

وحسب تقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD، فقد بلغ حجم الصادرات العالمية (السلعية والخدمية) Exports of Goods and Services لعام ٢٠١٠ قيمة ١٨,٧ تريليون دولار منها ١٤,٧ تريليون دولار سلعية، مقابل نحو ١٢٤١٩٠٥٤ مليون دولار عام ٢٠٠٩ و١٠٤٩٨١٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨، كما بلغت قيمة الصادرات السلعية ١٢,٤ تريليون دولار عام ٢٠٠٩ مقابل صادرات خدمية بقيمة ٣,٣ تريليون دولار عام ٢٠٠٩. وكانت نسبة مساهمة الصادرات السلعية الجزائرية فيها بـ ٠,٣٨٪ بقيمة ٥٧,٠٥ مليار دولار عام ٢٠١٠، و٠,٣٦ بقيمة ٤٥١٩٤ مليون دولار عام ٢٠٠٩، مقابل ٠,٧٤٤٪ بقيمة ٨١,٢٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨.

طارق قندوز
ماجستير علوم تجارية تخصص تسويق
جامعة الجزائر

رصيد ميزان التجارة الخارجية الجزائري في مفترق الطرق (معدل التضخم، سعر الصرف، الفساد الإداري)

الحلقة (٢)

المحور الثاني: التضخم ودوران رصيد الميزان التجاري في حلقة مفرغة:

يعتمد الديوان الوطني للإحصائيات Office National des Statistiques في حساب مؤشر أسعار الاستهلاك Indice des Prix à la Consommation على صيغة لاسبير في الأرقام القياسية أي المتوسط الحسابي المرجح. وارتفع معدل التضخم بشكل متسارع خلال الفترة الممتدة بين ١٩٨٩ إلى ١٩٩٥ بسبب التحولات العميقة والجذرية التي شهدها الاقتصاد الجزائري (إلغاء ورفع نظام الإعانات عن أسعار مستلزمات الإنتاج لأغراض الزراعة ومشاريع الإسكان وأزيلت الضوابط عن أسعار التجزئة وعن هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع والخدمات)، وقبل هذه المرحلة النوعية كان النهج الاشتراكي هو المرجع في صياغة الخطة السعرية المناسبة أي: كانت الأسعار محددة إدارياً من خلال الدعم والحماية التي تأخذ في الحسبان التكاليف الاجتماعية لمعيشة المواطنين (بلغت نسبة الدعم الحكومي لأسعار السلع الاستهلاكية ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٩٤). وفي هذا المقام سنقوم بتحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر Taux dinflation في المدة ١٩٩٥-٢٠١٠ استعانة بالجدول أسفله (سنة الأساس: ١٩٨٩):

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
النسبة (٪)	٢٨,٤	٢٠,٣	٦,١	٦,٢	٢,١	٠,٣٤	٣,٥	٢,٢
السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
النسبة (٪)	٣,٥	٤,٦	١,٩	١,٨	٣,٩	٤,٤	٥,٧	٣,٩

المصدر: تقارير مستقاة من مواقع الكترونية متخصصة

من استقراء معطيات ومضامين الجدول أعلاه، يمكن إبداء التحليلات والتصورات وزوايا النظر التالية:

- تحليل سيناريو تغيرات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠

بناءً على تقارير بنك الجزائر، نلاحظ أن معدل التضخم في ارتفاع مطرد إلى أن وصل إلى ٣١,٧٪ كأقصى حد له سنة ١٩٩٢، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب والمتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني، ثم عرف ارتفاع سنتي ١٩٩٤- ١٩٩٥ حيث بلغ أرقاماً قياسية تضر بالقوة الشرائية للأفراد وصلت إلى ٢٩,٠٤٪ و٢٨,٤٪ على التوالي، ويعزى ذلك على الخصوص إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة ٤٠,٧٪، إضافة إلى ارتفاع أسعار البترول سنة ١٩٩٤ وما نجم عنه من زيادة في الإصدار النقدي، وكذلك ضغوط خدمة المديونية، إذ كانت النتيجة المنطقية والطبيعية لسلسلة الإجراءات الصارمة في إطار الالتزامات المبرمة مع الهيئات المالية الدولية لمعالجة الاختلالات الهيكلية العميقة بالجزائر، المرتكزة على تحرير الأسعار هو الارتفاع في معدلات التضخم. أما خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ فشهدت معدلات التضخم انخفاضا مهما من ٢٠,٣٪ عام ١٩٩٦ إلى أن وصلت إلى أدنى معدل لها ٠,٣٤٪ سنة ٢٠٠٠، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ يعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم، زائد تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة حيث بلغت ٢٩,٨٪ سنة ٢٠٠٠، وتحرير الأسعار حيث بقي أقل من ١٥٪ فقط من المواد المكونة

لمؤشر أسعار الاستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية من عام ١٩٩٦. والجدير بالتنويه أن عام ١٩٩٦ شهد مستويات ادّخار سالبة (-٣٤,٦ مليار دينار) أي كان الاستهلاك يفوق مستوى الدخول المتاحة، كما عرفت هذه السنة هبوطاً في مؤشرات الاستهلاك الحقيقي، حيث تم نزع الدعم شبه النهائي عن المنتجات الطاقوية (الكهرباء والغاز) عام ١٩٩٤، ونزع الدعم تدريجياً على مواد استهلاكية أساسية مثل حليب الغبرة والدقيق والطحين الموجه للخبازين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦. وتميز عام ١٩٩٧ بأن عرف المستوى العام للأسعار تحسنا ملحوظاً الذي انخفض إلى ٦,١٪، بعد شروع الحكومة في تطبيق سياسة مالية ونقدية صارمة بين سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٦. وفي هذا الإطار أعادت الحكومة نظرتها تجاه منظومة الأسعار بداية من عام ١٩٨٩، ففي عام ١٩٩٧ تم إلغاء الدعم عن كافة المواد الغذائية. ثم استقرت معدلات التضخم بعد ذلك أي عام ١٩٩٨ لتصل بزيادة طفيفة جداً إلى ٦,٢٪ عام ١٩٩٨، وفي نفس الوقت حُررت كل أسعار المنتجات المشتقة من البترول والغاز وأصبحت تساير الأسعار في السوق العالمية. ثم تدحرج المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك إلى ٢,١٪ عام ١٩٩٩، والجدير بالذكر أنّ الادخار لا يحظى إلاّ بنسبة ضئيلة جداً من الدخل المتاح ففي سنة ١٩٩٩ قدر الدخل المتاح في الجزائر بـ ١٨١٠,٥ مليار دينار، ٩٢٪ منه مخصص للاستهلاك والباقي للادخار. ومع مطلع الألفية الثالثة سجّل المتوسط السنوي للتضخم انخفاضا محسوسا جداً مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة، وهو معدل تجاوز حتى ذلك السائد في دول الاتحاد الأوروبي، ويعزى إلى السياسة المتشددة في إدارة الطلب من جهة وضغط العجز الميزاني.

- تحليل سيناريو تغيرات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠م:

تميزت هذه الفترة الزمنيّة بعودة الحياة الاقتصادية والراحة المالية للبلد، كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على المواد الطاقوية، وتسجيل الخزينة العمومية لموارد مالية ضخمة بعد أن تم ضخ جزء لا يستهان به منها في قنوات الإنتاج والاستثمار، بداية من المخطط التنموي الأول، حيث عاد معدل التضخم ليرتفع قليلا بعد ذلك ٣,٥٪ بسبب زيادة الإنفاق العمومي، حيث أصبحت ميزانية الدولة تسهم في تكوين الادخار الوطني من خلال الفائض الذي حققته بدايةً من سنة ٢٠٠٠ بعد العجز المسجل في سنتي ١٩٩٨ و١٩٩٩، كما بلغت إيداعات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر ٤١٤,١ مليار دينار نهاية سنة ٢٠٠١، وهذا يمثل سنداً مهماً لمباشرة برنامج الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى إلى سياسة نقدية تتركز على وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للاقتصاد. وفي عام ٢٠٠٢ انخفض معدل التضخم إلى ٢,٢٪ بفضل العوامل الأساسية التي تؤثر على تطور المستوى العام للأسعار، وهي التغير في عرض النقود M2 وسعر الصرف الاسمي الفعلي، وتحركات أسعار النفط العالمية الملائمة، أي هناك تباطؤ وتراجع بحوالي ثلاث نقاط رغم ارتفاع الطلب الداخلي وهذا تسويغه يكمن في آثار إصلاح التعريفة الجمركية، حيث تم الانتقال سنة ٢٠٠٢ من نظام ذي أربعة معدلات لحقوق الجمارك (٤٠٪، ٢٥٪، ١٥٪، ٥٪) إلى نظام ذي ثلاث معدلات (٣٠٪، ١٥٪، ٥٪)، وانخفاض الحق الإضافي المؤقت DAP من ٦٠٪ إلى ٤٨٪، إضافة إلى تكييف العرض مع الطلب من خلال الزيادة المعتبرة في الواردات (+٢٠,٢٪ عام ٢٠٠٢ مقارنة مع عام ٢٠٠١) وهو ما أثّر على أسعار الاستيراد وعلى المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك. وفي الصدد ذاته عرفت مكافحة التضخم في الجزائر نجاحا بارزا من خلال السعي لتحقيق أهداف نقدية تجسّدت في تراجع معدل التضخم بصفة واضحة من حوالي ٣٠٪ سنة ١٩٩٤ إلى ٣,٥٪ خلال ١٩٩٥-٢٠٠٣ وذلك رغم استكمال تحرير الأسعار، ومواصلة تخلص الخزينة من المديونية الداخلية، وهي عوامل دافعة نحو ارتفاع التضخم، وهنا يمكن القول أن تخفيض التضخم إلى مستويات دنيا كانت تكلفته بطالة مرتفعة بلغت في المتوسط ٢٨٪ من القوة العاملة النشطة (منطق منحنى فيليبس) ما بين ١٩٨٩ و٢٠٠٣. كما شهدت هذه السنة فضائح فساد واختلاس مالي من العيار الثقيل (إفلاس بنك الخليفة، البنك الخارجي الصناعي). ورغم أنّ عام ٢٠٠٤ يمثل نهاية المخطط الخماسي إلاّ أنّ حصيلته كانت غير مرضية منها: ارتفاع معدل التضخم إلى ٤,٦٪، لذلك فمن الصعب القول أن معدل التضخم سيبقى في حدود دنيا، خاصة مع التوسع في الإنفاق العمومي. ثم عرف بين ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تقلصا نسبيا مقارنة بالسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٤ بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، ليستقر في حدود ١,٨٪ مما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع دول الجوار، وهذا في حد ذاته يعتبر عاملاً إيجابياً توجت به جهود الحكومة. وعرفت سنة ٢٠٠٥ قفزة نوعية في مجال تخصيص غلاف مالي كبير بـ ١٥٠ مليار دولار لدعم النمو، أدى إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المغذي لسياسة نقدية توسعية، ظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوسة بـ ٣,٩٪ عام ٢٠٠٧ و٤,٤٪ عام ٢٠٠٨، رغم أن بداية سنة ٢٠٠٨ وصل فيها سعر البرميل إلى سقف ١٥٠ دولار ثم انهار إلى حدود ٣٥ دولار في نهاية السنة ذاتها. كما عرف معدل التضخم ارتفاعا بلغ أوجه خلال عام ٢٠٠٩ ببلوغه نسبة تقترب من ٦٪ وهو أعلى معدل يسجله طوال العشرية الأولى من القرن الحالي، وهذا الانحراف في وتيرة التضخم هو نتيجة حتمية لنسبة النمو خارج المحروقات التي بلغت ١٠,٥٪ حققتها الجزائر في سنة ٢٠٠٩ مدفوعة بالنفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية، كما يعود السبب إلى ارتفاع التضخم المستورد لاسيما في الدول الناشئة حيث تعرّض الاقتصاد العالمي لأزمة ركود حادة ظهرت تداعياتها بشكل واضح اعتبارا من منتصف عام ٢٠٠٨. وفي ذات السياق، وحسب صندوق النقد الدولي يرجع ارتفاع معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم إلى الظروف المناخية من جهة، ومن جهة أخرى إلى الصراع الاقتصادي العالمي بين اليوان الصيني من جهة والدولار واليورو من جهة أخرى، وكذا تأثير الارتفاع في أسعار المنتجات الطاقوية والسلع القاعدية

خاصة المواد الغذائية الأساسية كالحبوب ومسحوق الحليب والزيوت، إذ شهدت ارتفاعا قويا في البورصات الدولية، بلغ على التوالي ٤١ و٤٤ و١٨٪ وانعكست بالسلب على السوق الوطنية. فمثلا استوردت الجزائر ٦,٣٥ مليون طن من القمح بين جانفي وأكتوبر ٢٠١١ وهي واردات قياسية ارتفعت بنسبة ٤٠٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة ٢٠١٠، الأمر الذي جعل السلطات العمومية تصدر تشريعات نابعة من هذه الظروف مع نهاية عام ٢٠٠٩ وبداية عام ٢٠١٠ كان أهمها المصادقة على قانون المالية التكميلي ٢٠٠٩ القاضي باحتواء ضغوط التضخم من خلال إلغاء كافة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات مما أسفر عن تباطؤ المستوى العام للأسعار إلى ٣,٩٪ عام ٢٠١٠ إذ يعزى تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر عام ٢٠١٠ إلى انكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام ٢٠٠٨. حيث جاء في التقرير السنوي الصادر عن بنك الجزائر أن مستوى التضخم المسجل يبقى منخفضا بكثير مقارنة ببلدان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط المقدّر عند ٦٪ وفي كافة البلدان الناشئة تعادل ٦٪ (المتوسط العالمي للتضخم= ٣,٧٤٪ نهاية عام ٢٠١٠). وعاودت وتيرة التضخم الارتفاع بشكل طفيف عام ٢٠١١ إلى حدود ٤٪ (٣,٤٩٪ في السداسي الأول، ٤,٥٢ في السداسي الثاني) لسببين هما النمو السريع لارتفاع الكتلة النقدية في عام ٢٠١١ إضافة إلى المستوى العالي لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة. وفي هذا الإطار أشار مجمع أكسفورد للأعمال أنه بسبب المستوى المتزايد لتكاليف برنامج الاستثمار العمومي (زخم السيولة) تبقى احتمالات خطر الموجات التضخمية واردة إلى غاية أفق عام ٢٠١٤ .

المحور الثاني: خسائر سعر الصرف شبح لعوائد التصدير

عرف نظام الصرف Taux de Change - Exchange Rate عدة تطورات متتالية، منتقلا من نظام سعر الصرف الثابت، إلى نظام التعويم الموجه، ليصبح ابتداء من جانفي ١٩٩٦ نظاما حقيقيا لسعر الصرف ما بين البنوك. فمن جملة الإجراءات المتفق عليها بين الجزائر وصندوق النقد الدولي هو إقامة سوق صرف بين البنوك، حيث أصبح لها الحق في التعامل فيما بينها بالعملات الأجنبية وفقا للقرار ٠٨/٩٥ المؤرخ في ١٩٩٥/١٢/٢٣، والجدول أسفله يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الدولار	٧٥,٢٦	٧٧,٢٦	٧٩,٦٨	٧٧,٣٩	٧٢,٠٦	٧٣,٣٦	٧٢,٦٤	٦٩,٣			
٦	٦٤,٥٨	٧٢,٦٤	٧٤,٤								
اليورو	-	-	-	٧٩,٢٦	٨٧,٣٢	٨٩,٦٣	٩٠,٣٥	٩٥,١٨	٩٣,٩٥	١٠١,١	١٠٥,٣

المصدر: عدة جهات متخصصة

شهد سعر صرف العملة الوطنية للجزائر استقرارا مقابل الدولار واليورو الأمر الذي يعتبر دافعاً إيجابياً لتعزيز مناخ الاستثمار، وحسب بنك الجزائر، فقد عرف عام ٢٠١٠ استمرار ضمان استقرار نسبة صرف الدينار من حيث القيمة الفعلية الحقيقية من خلال اكتساب الدينار لقيمة ٢,٦٤٪. وساعد على ذلك أن سياسة الصرف تتميز باستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي نظرا لتخصيص احتياطات الصرف نحو تغطية الواردات. وحسب بنك الجزائر فإن هذه النسبة كافية لضمان استقرار عملة الدينار المحلي في سوق الصرف من منظور أنها فعّالة من ناحية التنقيط في معادلة التبادل وتداول العملة مقارنة بالعملات الأجنبية رغم تأكيد الخبراء أن الدينار الجزائري خسر ٣٠٪ من قيمته، وهي نسبة مخيّبة خصوصا إذا ما تم احتساب فاتورة الواردات التي تتضخم سنويا بفعل تزايد قيمة الأورو والدولار عملتا الاستيراد. وبالموازاة مع ذلك فإن حركة تقلبات أسعار الصرف تسبب للاقتصاد الجزائري خسائر مالية جسيمة تتراوح بين ٥٠٠ و٨٠٠ مليون دولار سنويا يتم تسديد ثلثي الواردات بالعملة الأوربية (٦٠٪)، بينما الصادرات فمسعرة بالدولار تغذيها المحروقات (٩٧٪)، فتراجعت قيمة الدولار وتذبذب الأسعار نظرا لتفاقم عجز الحساب الجاري الأمريكي الذي وصل إلى مستوى غير قابل للاستمرار إذ بلغ العجز في الميزان التجاري الأمريكي ٥٨٠ مليار دولار عام ٢٠١١.

وإذا كانت الجزائر من الدول النفطية قد استفادت من ارتفاع أسعار المحروقات لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي كمعدل النمو ومعدل البطالة، فإنها لا تزال تتأثر بضربات مالية موجعة جرَّاء تقلبات أسعار الصرف في ظل التبعية لصادرات النفط التي تشكل ٩٧٪ من قيمة مجمل الصادرات، كما أن احتياطي الجزائر من العملة الأجنبية موزع بين نسبة ٥٥٪ بالأورو، وحوالي ٤٥٪ بالدولار. وفي غضون ذلك تكشف التعاملات في البورصات العالمية ارتفاع عملة الأورو قياسا بالدولار في الوقت الذي سجّل فيه النفط مستوى قياسياً ثم انخفض، فهذه المعطيات تسهم في تكريس عدة عوامل للاقتصاد الوطني:

١. زيادة الإيرادات النفطية للجزائر نتيجة تصدير البرميل بسعر مرتفع.
٢. هذه الزيادة تتراجع كون العملة المدفوع بها هي الدولار الذي عرف تدهور مقابل الأورو.
٣. ارتفاع سعر الأورو وهي العملة التي تسدد بها الجزائر وارداتها تسهم في تراجع جني الأرباح جرّاء ارتفاع سعر النفط.
٤. ارتفاع أسعار المحروقات ستزيد من تكلفة فاتورة الواردات الجزائرية من سلع غذائية وتجهيزات الإنتاج (ارتفاع تكلفة الطاقة والنقل... إلخ) .

المحور الثالث: إدارة الفساد أخطبوط حقيقي سببه بارونات الاستيراد:

تأسّست منظمة الشفافية الدولية كهيئة غير حكومية عام ١٩٤٣ الكائن مقرها بميونيخ (ألمانيا)، وتصدر مؤشر قياس مدركات الفسادCPI الذي يعكس مدى تفشي واستفحال جرائم الفساد في الأقطار، وهو مدرج من صفر (فاسد جداً) إلى عشرة (نظيف جداً)، حيث يمثل الصفر سيطرة وهيمنة الفساد، وتمثل العشرة الخلو من الفساد، ويعتمد هذا المؤشر المهم على تجميع المعطيات من رجال أعمال وأكاديميين وموظفين في القطاع العمومي لكل دولة من خلال نشاطهم اليومي. ويعتقد الخبراء أن تراكم مسلسل الانزلاقات والتجاوزات كسابقة خطيرة في تاريخ الجزائر خصوصا مطلع عام ٢٠١١ أعمق من ارتفاع أثمان السكر والزيت أو غلق الطرق والمرافق العامة مثل البلديات والمستشفيات، فهذه الأخيرة كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس فقط، بل هي أزمة النظام الاقتصادي والسياسي الجزائري الذي لا يملك مفاتيح الحلول الجذرية، ولا يملك مشروعا ذا بعد وطني شامل في وقت امتلأت فيه أوعية وجيوب الخزينة العمومية بمليارات الدولارات، فالفساد هو أساس أزمة الجزائر وليت الصراع في الساحة السياسية بين الأحزاب يقتصر على بناء الدولة العصرية، بل حقيقته المرّة أنّه صراع انتهازي حول المناصب البرلمانية في الانتخابات التشريعية والمصالح الضيقة والامتيازات الفردية، ومن يأخذ أكثر من الصفقات العمومية ولو على حساب المصلحة العامة، ويثير هذا الوضع حفيظة الشارع الغاضب، خاصة لما يقارنه بالسلوك النضالي والتضحيات الكفاحية التي قدمها المجاهدون والشهداء الحقيقيون في ثورتهم المباركة ضد الاستعمار الفرنسي، ويمكن عرض جدول مؤشر مدركات الفساد في الجزائر كما يلي:

جدول يبرز تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة ٢٠٠٣-٢٠١١

السنة	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
النقاط	٢,٦	٢,٧	٢,٨	٣,١	٣	٣,٢	٢,٨	٢,٩	٢,٩
الرتبة	٨٨	٩٧	٩٧	٨٤	٩٩	٩٢	١١١	١٠٥	١١٢

(Source: http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2003_2010 (Consulté Le 19-12-2011

جدول يبرز مركز الجزائر في مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١١

RANK	COUNTRY	SCORE
100	Suriname	3
100	Tanzania	3
112	Algeria	2.9
112	Egypt	2.9
112	Kosovo	2.9
112	Moldova	2.9
112	Senegal	2.9
112	Vietnam	2.9
118	Bolivia	2.8
118	Mali	2.8

(Source: http://www.echoroukonline.com/ara/national/88003.html (Consulté Le 1-12-2011

من الجدولين أعلاه يمكن إبداء الملاحظات والتوصيفات التالية:

يلاحظ من الجدول تدحرج تصنيف الجزائر بـ ٢٤ نقطة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١١، حيث احتلت على سلّم مؤشر الشفافية المرتبة ٨٨ عام ٢٠٠٣ بدرجة ٢,٦ من ١٠، والمرتبة ١١٢ من أصل ١٨٣ بلد شمله المسح عام ٢٠١١ لتحصل على رصيد ضعيف ومنخفض جداً بـ ٢,٩ من ١٠ بعدما كانت في المرتبة ١٠٥ سنة ٢٠١٠، ويتكرر هذا السيناريو التراجيدي والوضعية المأساوية للمرة التاسعة على التوالي دون تسجيل أي تطور إيجابي. بمعنى أنها لم تستطع أن تقفز فوق حاجز الـ ٣ نقاط، لأنه حسب الهيئة الدولية تعتبر أن حصول أي دولة على أقل من ٣ نقاط، دلالة على توسع دائرة ورقعة انتشار الفساد بمنسوب عالٍ ومرتفع داخل مختلف مفاصل ودواليب الدولة.

ومنه نستنتج أن البلاد تؤكد غرقها أكثر في بحر الفساد، حيث تشهد مؤسسات وأجهزة الحكومة معدلات خطيرة، وتعاني من مستويات رهيبة منه (عالجت المحاكم الجزائرية خلال الفترة ما بين ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٩ ما يزيد على أربعة آلاف قضية فساد منها ٥٥٪ اختلاسات و١٠٪ رشوة)، إذ تتبوأ مركزاً دولياً غير مشرف، الأمر الذي يؤشر ويدلل على أن الشركات العاملة بالسوق الوطني سواء العمومية أو الخاصة (محلية وأجنبية) تعيش في بيئة اقتصادية أقل شفافية يُعشش فيها الفساد بكافة مظاهره وأشكاله.

وفي ذات السياق تأتي هذه الأرقام المفزعة والمرعبة لتدق ناقوس الخطر في توقيت حسّاس للغاية، أي بالموازاة مع الظروف والعوامل التالية:

- تنصيب السلطات العمومية للهيئة الوطنية للوقاية ومحاربة الفساد عام ٢٠١١، التي تعد بمثابة مرصد وجهاز مركزي دورها الأساسي بذل الجهود المضنية لمكافحة ومحاصرة بؤر الفساد المستشرية، وكذا تجفيف منابعها وتقويض مشاربها لاسيما الرشوة التي طمّت وعمّت، والشاهد هو تأخر وتماطل الوصاية في تأسيس هذه الآلية رغم أن قانون ٢٠ فيفري ٢٠٠٦ نص عليها، لذلك لوحظ غياب أي نتائج لعملها، أي لم يقدم أو يؤخر شيئا في التصنيف الدولي الجديد، وكذا عدم صدور المراسيم التنظيمية لقانون الصفقات العمومية الجديد. إذن واضح أنه لا توجد إرهاصات للإرادة السياسية الحقيقية للتقليل من حدة هذا الأخطبوط الجرثومي الذي ينخر في جسم الاقتصاد الجزائري.
- وجود هيئة عليا لمراقبة الأموال العمومية (ISCFP L'Institution Supérieur de Contrôle des Finances Publiques)، حيث تأسس مجلس المحاسبة Cour des Comptes في ١٩٨٠ بإصدار الأمر رقم ٨٠-٠٥ المؤرخ في ١ مارس ١٩٨٠ والمتعلق بممارسة وظيفته الرقابية، ويخضع حاليا في تسييره للأمر رقم ٩٥-٢٠ المؤرخ في ١٧ يوليو ١٩٩٥، المعدل والمتمم بالأمر رقم ١٠-٠٢ المؤرخ في ٢٦ أغسطس ٢٠١٠ الذي يحدد صلاحيات تنظيمه وسيره وجزاء تحرياته.
- نشوب واندلاع ثورات الربيع العربي التي هزّت أنظمة الحكم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذا درس مستفاد للجزائر من زاوية أن غالبية الدول العربية التي مسّتها رياح التغيير تقبع في مراتب ذيلية دنيا في مجال مؤشر الشفافية، مسجلة نتائج سيئة وفي بعض الأحيان كارثية (العراق ١٧٥ برصيد ١,٨؛ مصر ١١٢ برصيد ٢,٩؛ المغرب ٨٠ برصيد ٣,٤؛ تونس ٧٣ برصيد ٣,٨) .

المقترحات

تثمين وتنويع أنشطة التصدير الصناعي والزراعي (الحيواني والسمكي والنباتي) كبدائل قوية خارج قطاع الريع، عن طريق رفع كم وكيف المنتجات للتمكن من التصدي والصمود أمام هجمات المؤسسات الأجنبية (الأوروبية، الآسيوية، الأمريكية)، بحيث ترتكز على جعل إنتاجية المؤسسة الجزائرية بمثابة النواة الصلبة والمحرك المحوري لتحقيق معدل نمو اقتصادي يتراوح بين ٨ إلى ١٠٪ وتأخذ على عاتقها مسؤولية إنعاش الأداء التصديري للقطاع خارج المحروقات لوجود علاقة تمفصليه بين المؤسسة الاقتصادية والنشاط التصديري، فالضرورة تقتضي ضمان توجيه الموارد المتاحة لعصرنة وتأهيل المؤسسة كعامل حيوي لإنتاج القيمة المضافة ومكان مناسب لتوليد فائض القيمة.

إنشاء خلايا متابعة وأنظمة يقظة فعّالة تراقب تطورات الأوضاع الاقتصادية في الأسواق التي تسجل مبادلات تجارية ومعاملات مالية هائلة مع الجزائر كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي خصوصا إسبانيا وإيطاليا وفرنسا والبرتغال. حيث تكون بمثابة الشبكات التي تقوم بتجميع المعلومات لصناع القرار لتسطير مخططات المواجهة ورسم سيناريوهات المقاومة لإفرازات الأزمات وارتدادات التقلبات المرتقبة وغير المرتقبة الحادثة في البورصات العالمية، حيث يجعل الجزائر في منأى ومأمن من المخاوف والهواجس التي تزعزع استقرار الدول.

التصدي لظواهر الفساد ومكافحة المفسدين بعزيمة متوقدة تحذو الحكومة على خلفية أن الاستثمار المثمر يتطلب محيطاً إدارياً نزيهاً وغير ملوث بالفساد، بإرساء قواعد ديناميكية متينة وصلبة لمبادئ الحوكمة الرشيدة (المساءلة، الائتمان، الإفصاح) في دواليب ومفاصل السلطة، وتشديد الدور الرقابي لغرفتي البرلمان عبر فحصه للقوانين وتمكينه من تشكيل لجان لتقصّي الحقائق على إثر فضائح التلاعب بالمال العام. هذا إضافة إلى تعزيز استقلال القضاء وتمكينه من القيام بدوره كاملاً في التحقيق ومتابعة المتورّطين، وإخضاع حركة الأموال لمراقبة قوية زيادة على إعطاء دور أكثر فاعلية للمنظمات النقابية والأوديت الداخلي ومجلس الإدارة في الشركات الكبرى مع ضرورة غرس وترسيخ الوازع الديني المنبثق من روح رسالة الشريعة الإسلامية التي تحوي في ثناياها القيم المثلى والأخلاق الفاضلة والآداب السامية، من خلال تطعيم مواد الدستور وتخصيب النصوص التشريعية والأطر القانونية بذلك.

المصادر والمراجع

- عملية تحليل المعطيات واستنطاق الأرقام تمت من خلال التحميل الرقمي من الروابط الافتراضية واستقراء المادة العلمية التالية:
- التقارير السنوية حول التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر الصادرة عن بنك الجزائر (http://www.bank-of-algeria.dz)
- الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (http://www.finance-algeria.org)
- الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصاء (http://www.ons.dz)
- الموقع الإلكتروني للوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية (http://www.algex.dz)
- الموقع الإلكتروني للبنك الدولي (http://data.albankaldawli.org)
- http://www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html (Consulté le 5-3-2011)
- http://data.albankaldawli.org/indicator (Consulté le 5-3-2011)
- http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data20101010-2121x43.htm (Consulté le 21-10-2010)
- http://www.aenn.tv/evt__keraa.php?id=17 (Consulté le 3-1-2011)
- http://www.aenn.tv/keraa.php?type=1&id=475 (Consulté le 11-3-2011)
- http://www.algerie360.com/ar/55039/ (Consulté le 11-2-2012)
- http://www.algerie360.com/ar/31313/ (Consulté le 4-3-2012)
- http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com__content&view=article&id=13040:-2011-&catid=27:2010-04-29-13-18-26&Itemid=82 (Consulté le 18-2-2012)
- http://www.radioalgerie.dz/ar/index.php?option=com__content&view=article&id=7697:-2011&catid=27:2010-04-29-13-18-26&Itemid=82 (Consulté le 15-6-2011)
- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2F95EF38-DEF0-4881-932B-0F0E86C27FEC.htm (Consulté le 12-6-2010)
- http://www.elkhabar.com/ar/economie/250748.html (Consulté le 11-3-2011)
- http://www.djazairess.com/alfadjr/179895 (Consulté le 8-6-2011)
- http://www.djazairess.com/echorouk/45804 (Consulté le 2-5-2011)
- http://www.algex.dz/content.php?artID=1378&op=141 (Consulté le 9-5-2011)
- http://www.algex.dz/content.php?artID=1373&op=85 (Consulté le 9-5-2011)

- عملية تحليل المعطيات واستنطاق الأرقام تمت من خلال التحميل الرقمي من الروابط الافتراضية واستقراء المادة العلمية التالية:
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة (http://www.amf.org)
- التقارير السنوية حول الوضعية النقدية والمالية للجزائر الصادرة عن بنك الجزائر (http://www.bank-of-algeria.dz)
- الموقع الإلكتروني لوزارة المالية (http://www.finance-algeria.org)
- الموقع الإلكتروني للديوان الوطني للإحصاء (http://www.ons.dz)
- اللافت للانتباه هو حصول دول عربية أخرى على مؤشرات أحسن بكثير، حيث جاءت دولة الإمارات العربية المتحدة في الترتيب ٢٨ والبحرين ٤٦ وسلطنة عمان ٥٠ والكويت ٥٤ والمملكة العربية السعودية ٥٧ أما قطر فاعتبرت المؤشر الأحسن برصيد ٧,٢ درجة
- عملية تحليل المعطيات واستنطاق الأرقام تمت من خلال استقراء المادة العلمية التالية:
- التقارير السنوية الصادرة عن المنظمة العالمية للشفافية بميونيخ (http://www.transparency.org)
- الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية لمكافحة الفساد (http://www.arabanticorruption.org)
- الموقع الإلكتروني للمحكمة العليا (http://www.coursupreme.dz)
- الموقع الإلكتروني لمجلس المحاسبة أو الهيئة العليا للرقابة على الأموال العمومية (http://www.ccomptes.org.dz)
- مجلة الشفافية، العدد ٠٥، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، لبنان، ٢٠١٠
- علي خالفي: قياس الفساد وتحليل ميكانزمات مكافحته (دراسة اقتصادية حول الجزائر)، مجلة مركز البحث الاقتصادي المطبق من أجل التنمية CREAD، العدد ٨٨، بوزريعة، الجزائر، ٢٠٠٩، ص.١٠٣
- عبد القادر خليل: الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد (دراسة تقييمه حول الاقتصاد الجزائري)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد ٤٦، ٢٠٠٩، ص.١٠٣
- http://www.ccomptes.org.dz/documents/plan__strategique__2011__13__ar.pdf (Consulté Le 7-4-2012)
- http://www.transparency.org/policy__research/surveys__indices/cpi/2006 (Consulté Le 26-3-2012)
- http://www.transparency.org/policy__research/surveys__indices/cpi/2007 (Consulté Le 26-3-2012)
- http://www.transparency.org/policy__research/surveys__indices/cpi/2008 (Consulté Le 26-3-2012)
- http://www.transparency.org/policy__research/surveys__indices/cpi/2009 (Consulté Le 26-3-2012)
- http://www.transparency.org/policy__research/surveys__indices/cpi/2010 (Consulté Le 26-3-2012)
- http://www.arabanticorruption.org/index.php?option=com__content&view=article&id=281A-2010&catid=37A2010-03-31-10-38-37&Itemid=175&lang=ar (Consulté Le 11-12-2011)
- http://www.elkhabar.com/ar/watan/272804.html (Consulté Le 2-12-2011)
- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/62FFA1B7-BF57-4545-BE79-C596DEB53463.htm (Consulté Le 12-03-2010)
- http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data20101111-0909qpt90.5.htm (Consulté Le 11-11-2010)